الجـزء الثالـث

الفصل الأول

واقعنا الاقتصادى العربى

- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد فى البلدان العربية.
- هيكل الاقتصاد ودلالاتة.
- هيمنة النفط وليراداتة على الاقتصاد العربية.
- الادخار والاستثمار والديون الخارجية.
- الاستثمارات العربية فى الخارج أستمرار نزيف الاموال العربية.

يشكل الاقتصاد الرافعة الرئيسية للقوة الشاملة لاى بلد، سواء لانه أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية المتثلة فى تمتع أبناء هذا البلد بمستويات معيشية كريمة، أو لانه هو الذى يمكن أى دولة من تمويل بناء قوتها العسكرية والسياسية فى الداخل والخارج، فضلا عن أن حالة الاقتصادومدى تخلفه أو تقدمه، هى التى تحدد قدرته على توظيف الموارد وعناصر الانتاج المتاحة للامة والعائد من هذا التوظيف لهذه العناصر وبالذات العمل ورأس المال. وسوف يتناول هذا القسم، واقع الاقتصادات العربية وحدود انفتاحها أو أندماجها فى الاقتصاد العالمى، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أدائها، والاليات الممكنة لاصلاح هذه الاقتصادات وفتح آفاق التقدم أمامها لضمان قدرتها على تحقيق النمو الذاتى المتواصل.

واقع الاقتصادات العربية

يتمثل واقع الاقتصادات العربية فى حجم الناتج الذى تحققه هذه الاقتصادات ومتوسط نصيب الفرد منه، وهيكل هذه الاقتصادات ودلالاته فيما يتعلق يتقدم أو تخلف هذه الاقتصادات، ويتمثل أيضاً فى الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج المتاحة لهذه الاقتصادات، كما يتمثل فى مستوى الانتاجية فى الاقتصاد، وفى معدلات الادخار والاستثمار وأنماط توزيع الدخل ودلالاتها وآثارها على حركة الاقتصادات العربية وتطورها.

١- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية

شهد الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية طفرة حقيقة فى عام ٢٠٠٤، بسبب الارتفاع الهائل لاسعار النفط الذى يشكل قطاع استخراجه وانتاجه وتكريره وتصنيعه، جانبا مهما من الاقتصادات العربية، فضلا عن أنه يمثل السلعة الرئيسية فى قائمة الصادرات العربية، وهو المصدر الرئيسى لايرادات الدول العربية من النقد الاجنبى. وقد أرتفع متوسط سعر برميل النفط الى نحو ٣٥.٦ دولار فى العشرة أشهر الاولى من عام ٢٠٠٤، (١) وتشير التقديرات الى أن متوسط سعر برميل النفط قد بلغ أكثر من ٣٦ دولار فى عام ٢٠٠٤ فى مجمله، ونتيجة لذلك فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، من المرجح أن يكون قد حقق مستوى قياسياً فى عام ٢٠٠٤. فقد ارتفع الناتج المحلى الاجمالى لبلدان مجلس التعاون الخليجى الى ٤٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٣٤١.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. (٢) وبالرغم من أن البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٤، غير متوفرة لباقى البلدان العربية الاأن المكانة المهمة التى يحتلها

النفط فى أقتصادات الجزائر وليبيا والعراق ومصر وسورية واليمن والسودان وتونس، أضافة الى بلدان الخليج، تعنى أن أرتفاع أسعار النفط قد ساهم فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية المذكورة، كما سنوضح فى موضع لاحق عندما نتعرض لتقديرات صندوق النقد الدولى لمعدلات النمو الحقيقة للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية عام ٢٠٠٤. وعلى أى الاحوال فأننا سوف نستخدم البيانات خاصة بالناتج المحلى الاجمالى للدول العربية فى عام ٢٠٠٣، فى تحيلنا لحجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية.

وبالنظر الى جدول ١، نجد أن الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة باستثناء العراق والصومال، قد بلغ نحو ٦٦٧.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، بما شكل نحو ١.٩٤ ٪ من الناتج العالمى فى العام المذكور، وبما يقل عن الناتج المحلى الاجمالى لاسبانيا الذى بلغ ٦٩٨ مليار دولار شكلت أكثر من ٢٪ من الناتج العالمى فى العام المذكور. وأذا أخذنا بالبيان (غير الصحيح) الخاص بالناتج المحلى الاجمالى العراقى المذكور فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد (٢٠٠٣) والبالغ ٨١.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية يرتفع الى ٧٤٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، بافتراض ثبات الناتج العراقى فى عام ٢٠٠٣، على ما كان عليه فى عام ٢٠٠٢، وتصبح حصة هذا الناتج العربى نحو ٢.١٧ ٪ من الناتج العالمى فى العام نفسه. وأذا كان الناتج المحلى الاجمالى لدول الخليج وحدها قد زاد بنحو ٨٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٣، فانه ويأخذ معدلات النمو الحقيقة لباقى الاقتصادات العربية والمذكورة فى الجدول الخاص بهذا المؤشر فى الاعتبار، فان الناتج المحلى الاجمالى العربى قد تجاوز ٨٥٠ مليار دولار على الاقل فى عام ٢٠٠٤. لكنه حتى عند هذا المستوى، يظل فى حصته من الاجمالى العالمى، أقل كثيراً من الحصة العربية من مساحة وسكان العالم، حيث بلغت مساحة الوطن العربى نحو ١٣.٨ مليون كيلو متر مربع، تشكل نحو ٥.١ ٪ من مساحة اليابسة، وبلغت حصة الوطن العربى من سكان العالم نحو ٤.٨ ٪ فى عام ٢٠٠٣.

والاهم من كل ذلك أن الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية لا يتناسب مطلقاً مع الحصة العربية الكبيرة من أجمالى الموارد الطبيعية فى العالم، فالعرب يملكون نحو ٦٥٣.٣ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية وهو ما يوازى نحو ٦١.١ ٪ من اجمالى الاحتياطات العالمية، ويملكون نحو ٥١٨٦٣ مليار متر مكعب من الغاز أى ما يوازى نحو ٣٤١ مليار برميل من النفط (برميل النفط يساوى ١٥٢ متر مكعب من الغاز)، وهى توازى نحو ٣٠٪ من الاحتياطيات العالمية من الغاز. (٣)

وأذا قدرنا قيمة هذه الاحتياطات بدولارات عام ٢٠٠٤ وعلى أساس سعر برميل النفط خلاله والذى بلغ أكثر من ٣٦ دولارآ، فانها تساوى نحو ٣٥٨٠٢ مليار دولار، أى ما يوازى نحو ٤٥.١ ٪ من قيمة الاحتياطات العالمية من النفط والغاز بدولارات عام ٢٠٠٤.

وهذه الحصة الكبيرة تؤكد على أن الطبيعية كانت بالغة الكرم مع البلدان العربية، ومنحتها ما يمكنها من تمويل تطورها الاقتصادى وتحسين نوعية حياة شعوبها ومستويات معيشتها وهو ما لم يتحقق بسبب الاعتماد الخامل على أيراد الثروات الناضبة وبسبب تدهور قيمتى العلم والعمل الحاسمتين لاى تقدم، وتردى مستوى كفاءة الادارة وأنتشار الفساد فى ظل غياب الديمو قراطية الكاملة، القادرة وحدها على أيجاد رقابة شعبية ونظامية فعالة ومانعة للفساد.

ويضم الوطن العربى، خليطا من الدول التى تقع فى مستويات الدخل المختلفة وفقا لتصنيف البنك الدولى، فهناك دول منتجة ومصدرة للنفط وخفيفة السكان وغنية، يرتبط ثراؤها بربع ثروتها النفطية التى ستنضب آجلا أو عاجلا، وهى تقع ضمن دول الدخل المرتفع التى يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٩٣٨٦ دولار سنوياً، مثل قطر والامارات والكويت، وأن كانت الامارات تتميز بأن هناك مسعى لتنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاع الخدمات المالية والتجارية و السياحية فى أمارة دبى بالذات، وتطوير قطاع الصناعة فى أمارتى الشارقة وأبو ظبى. أما مملكة البحرين وهى تدخل أيضآ ضمن دول الدخل المرتفع، فانها تعتمد على قطاعى الخدمات والصناعة التحويلية الى جانب أعتمادها الاقل من باقى دول الخليج على قطاع أستخراج النفط. وهناك دول مصدرة للنفط لكن كتلتها السكانية الاكبر وضعف الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية فيها، وخروج فوائضها النفطية للخارج بدلا من توظيفها فى الداخل تجعلها حتى عام ٢٠٠٣، تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل السعودية وليبيا، لكن المماكة العربية السعودية التى بلغ ناتجها المحلى الاجمالى نحو ٢٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤، يعنى أن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ نحو ١١ ألف دولار، بما يعنى دخولها ضمن مرتفعة الدخل، والمرجح أن تكون ليبيا قد دخلت بدورها ضمن هذه الدول فى عام ٢٠٠٤.

وهناك دولة حديثة العهد بالنفط نسبياً مثل عمان، تقع ضمن دول لدخل المتوسط المرتفع التى يتراوح

متوسط نصيب الفرد فيها بين ٣٠٣٦ دولار، ٩٣٨٥ دولار سنوياً، ومن المرجح أن تكون قد تحولت الى دولة مرتفعة الدخل فى عام ٢٠٠٤.

لكن الدول العربية المعتمدة بصورة أساسية على أنتاج وتصدير النفط، تتسم بالتذبذب الشديد فى ناتجها وفى نصيب الفرد منه، فقد كانت ليبيا وكل دول خليج بأستثناء، عمان، تقع ضمن دول الدخل المرتفع فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين عندما كانت أسعار النفط تتصاعد بشكل سريع، لكن الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى هذه البلدان تعرض لترجع طويل الاجل مع تذبذب واضح تبعا لحركة أسعار النفط من عام ١٩٨٦ وحتى نهاية القرن العشرين، قبل أن يبدأ دورة من النهوض السريع المتذبذب أيضاً تبعاً لحركة أسعار النفط. ومشكلة هذه البلدان أنها لم تستخدم ثرواتها النفطية فى تمويل بناء اقتصادات جمعية متطورة قادرة على النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط، وأنما وظفتها بالاساس فى أستيراد كل السلع الاستهلاكية والمعمرة التى تستهلكها الدول الغنية، وفى بناهية أساسية متطورة وفى تطوير قطاع الخدمات بالاعتماد فى كل ذلك على عمالة أجنبية بالاساس حيث أكتفى قسم مهم من المواطنين بما يمكن تسميته بربع المواطنة الذى يقدم فى صورة تحويلات أجتماعية مباشرة، أو فى صورة دعم الخدمات، مما قلل من الفعالية الاقتصادية للسكان، أو بمعنيآخر قلل الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية

ويأتى لبنان، ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع وفقا لتصنيف البنك الدولى، وهو يعتمد بصورة أساسية على قطاع الخدمات وتحويلات مواطنيه العاملين فى الخارج.

وتدخل الجزائر والاردن ومصر وسورية والمغرب وتونس وجيبوتى وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، فى أطار دول الدخل المتوسط المنخفض التى يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها بين ٧٦٦ دولار، ٣٠٣٥دولار فى العامطبقآ لتصنيف البنك الدولى. وتأتى باقى الدول العربية وهى موريتانيا والسودان وجزر القمر واليمن ضمن دول الدخل المنخفض.

ويصنف الوطن العربى فى مجموعة على أنه منطقة تنتمى لدول الدخل المتوسط المنخفض التى يتراوح متوسط دخل الفرد بين ٧٦٦ دولارآ، ٣٠٣٥ دولارآ سنوياً، مقارنة بتصنيف العالم فى مجموعة، على أنه متوسط مرتفع الدخل، أى يتراوح متوسط من الدخل فيه بين ٣٠٣٦ دولارآ،

و ٩٣٨٥ دولاراً سنوياً. وحتى لو أخذنا بالناتج المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية ومتوسط الفرد منه فان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحسوب بهذه الطريقة فى البلدان العربية لا يزيد على ٦١ ٪ من نظيره العالمى كما هو واضح من جدول ١. وهذا الامر يعنى أن الوطن العربى فى مجموعه يعد من المناطق الاكثر فقراً فى العالم، وذلك على الرغم من الموارد الهائلة التى يملكها من النفط والغاز والحراريات وخامات الاسمدة والاراضى الزراعية والفلزات وغيرها من الموارد الطبيعية وذلك ببساطة لان هذه الموارد الطبيعية الضخمة لاتفضى الى تحقيق الثراء من تلقاء نفسها، وأنما يتم توليد الدخل وتجاوز الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الثراء من خلال عملية أجتماعية تقوم على تنظيم أجتماعى - أقتصادى قادر على أستنهاض طاقات الامة وتنظيمها لانالتطور يتحقق بالاساس من خلال العمل البشرى، والتقدم والتقنى، وكفاءة الادارة الاقتصادية وسعة خيالها وشفافيتها، ووجود نظام

	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالدولار	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالدولار	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقاً للبنك الدولى
مصر	٦٧.٦	٩٤	١٣٩٠	٢٦٦	٣٩٤٠	متوسط منخفض
الجزائر	٢١.٨	٦٠	١٨٩٠	١٨٩	٥٩٤٠	متوسط منخفض
جيبوتى	٠.٧	٠.٦٤٣	٩١٠	١.٦	٢٢٠٠	متوسط منخفض
ليبيا	٥.٦	٣٢.٢	٥٣٦٦	٠٠	٠٠	متوسط مرتفع
موريتانيا	٢.٧	١	٤٣٠	٥	٢٠١٠	منخفض
المغرب	٣٠.١	٤٠	١٣٢٠	١١٩	٣٩٥٠	متوسط منخفض
الصومال	٩.٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	منخفض
السودان	٣٣.٦	١٥.٤	٤٦٠	٦٣.٢	١٨٨٠	منخفض
تونس	٩.٩٠	٢٢	٢٢٤٠	٦٨	٦٨٤٠	متوسط منخفض
البحرين	٠.٧١٢	٧.٦	١١٢٦٠	١١.٣	١٦١٧٠	مرتفع
العراق	٢٤.٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٥.٣	١٠	١٨٥٠	٢٣	٤٢٩٠	متوسط منخفض
الكويت	٢.٤	٣٨	١٦٣٤٠	٤٢	١٧٨٧٠	مرتفع
لبنان	٤.٥	١٨	٤٠٤٠	٢٢	٤٨٤٠	متوسط مرتفع
عمان	٢.٦	١٩.٩	٧٨٣٠	٣٣	١٣٠٠٠	متوسط مرتفع
قطر	٠.٦	١٧.٥	٢٩١٦٦	٠٠	٠٠	مرتفع
السعودية	٢٢.٥	١٨٧	٨٥٣٠	٢٨١	١٢٨٥٠	متوسط مرتفع
سورية	١٧.٤	٢٠	١١٦٠	٦٠٧٩	٣٤٣٠	متوسط منخفض
الإمارات	٤	٧١.٣	٢٠٣٧١	١٦	٢١٠٤٠	مرتفع
اليمن	١٩.٢	١٠	٥٢٠	١.٠٦	٨٢٠	منخفض
جزر القمر	٠.٦	٠.٣	٤٥٠	٠٠	١٧٦٠	منخفض
الضفة وغزة	٣.٤	٣.٧	١١١٠	١٢٩٧٩	٠٠	متوسط منخفض
اجمالى الوطن العربى	٢٩٩.٥	٦٦٧.٥	٢٤٢٩	٥١٣١٤	٥٠٠٨	متوسط منخفض

العالم	٦٢٧٢	٣٤٤٩١	٥٥٠٠	٣٦٤١	٨١٨٠	متوسط مرتفع
اليابان	١٢٧.٢	٤٣٩٠	٣٤٥١٠	١٦٤٠	٢٨٦٢٠	مرتفع
فرنسا	٥٩.٧	١٥٢٣	٢٤٧٧٠	٩٠٥	٢٧٤٦٠	مرتفع
اسبانيا	٤١.١	٦٩٨	١٦٩٩٠	٨٥٩	٢٢٠٢٠	مرتفع
كوريا ج	٤٧.٩	٥٧٦	١٢٠٢٠	٦٤٣٥	١٧٩٣٠	مرتفع
الصين	١٢٨٨.٤	١٤١٧	١١٠٠		٤٩٩٠	متوسط منخفض

ديموقراطى كامل يحترمخيارات البشر للنظام الاقتصادى الذى يريدونه ويوفر آليات فعالة لمنع الفساد مكافحته وأجتثاثه أذا حدث.

٢- هيكل الاقتصاد ودلالاته

يشكل هيكل الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، تعبيرا دقيقاعن مستوى تطور الاقتصادات العربية سواء الفقيرة أو الغنية منها. وبالنظر الى جدول ٢، نجد أن قطاع الزراعة والصيد والغابات، قد ساهم بنحو ١١.٣٪ المحلى الاجمالى للدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٤ ٪ على الصعيد العالمى. كما ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بنحو ٢٣.٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، مقارنةبنحو ١٠٪ على الصعيد العالمى. وبالمقابل، ساهمتالصناعة التحويلية بما فيها التشييد والكهرباء والمياه والغازبنحو ١٨.٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى، مقارنة بنحو ١٩٪ على الصعيد العالمى، ونحو ٣٢٪ فى دول آسيا والمحيط الهادى، ونحو ٣٥٪ فى الصين، ونحو ٣٧٪ فى كوبا، ونحو ٣٤٪ فى تايلاند، ونحو ٣١٪ فى ماليزيا. كما ساهم قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعيةبنحو ٤٧.١٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى، مقارنة بنحو ٦٨٪ على الصعيد العالمى، ونحو ٧١٪ فى الدول الغنية، ونحو ٤٦٪ فى الدول الفقيرة، ونحو٥٧٪ فى دول الدخل المتوسط ونحو ٣٨٪ فى دول الدخل المتوسط، ونحو ٣٨٪ فى دول آسيا والمحيط الهادىء.

وبالنظر الى جدول ٢، نجد أن حصة الناتج الزراعى البالغة نحو ١١.٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى فى عام ٢٠٠٢، تعد مرتفعة للغاية بالمقارنة بحصة الناتج الزراعى البالغة نحو ٤٪ فقط من الناتج العالمى فى العام نفسه. ويعود ارتفاع حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى العربى الى ضخامة حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى كل من السودان وسورية ومصر- والمغرب وموريتانيا واليمن ولبنان وتونس، وهى دول مازال القطاع الزراعى يمثل جانبا كبيرا من اقتصاداتها، فضلا عن أنه

يستوعب نسبة كبيرة من العمالة الموجودة بها.

وتصل مساهمة هذا القطاع الى ذروتها فى السودان والصومال وموريتانيا، كتعبير عن تردى مستوى التصنيع فى تلك البلدان الى أدنى درجاته بالمقارنة بباقى الدول العربية، مع فقرها الشديد وأفتقادها لاسس أو مقومات التحول لمركز أقليمى أو دولى لبعض الخدمات، وهو ما يحول دون وجود قطاعات خدمية كبيرة أو متطورة فيها. ورغم هذا المستوى المرتفع نسبياً لاسهام القطاع الزراعى فى الناتج المحليالاجمالى العربى، الا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان أستيرادا للسلع الغذائية، وهناك عجز فى التجارة الخارجية الزراعية العربية يقدر بنحو ١٥ مليار دولار على الاقل، مما يشير الى حاجة هذا القطاع للتطوير ورفع الفعالية حتى يكون قادرا على تحقيق التوازن فى التجارة الخارجية العربية فى مجال السلع الزراعية. ويتركز العجز التجارى الزراعى العربى فى مجال الحبوب التى تعتبر أهم السلع الاستراتيجية فى المجال الزراعى، مما يشر الى أن الانتاج الزراعى العربى ليس موجها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالاساس بقدر ما يمضى التركيب المحصولى فيه مسارات رسمت فى عهود سابقة يمتد بعضها للعهد الاستعمارى، أو ينطلق البعض الاخر من عدم أدراك أهمية رفع مستوى الاكتفاء من بعض السلع الاستراتيجية مثل الحبوب.

أما بالنسبة لمستوى التصنيع فى البلدان العربية، فان المساهمة الاجمالية لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية، والبالغة نحو ٤١.٦٪ من ذلك الناتج فى عام ٢٠٠٢، تعد مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمى البالغ نحو ٢٩٪ فى العام نفسه، لكنها ليست كذلك أذا قورنت بالمعدلات بالغة الارتفاع فى الصين (٥١ ٪)، وماليزيا (٤٧٪)، على سبيل المثال. لكن الاهم من ذلك، هو أن هذه المساهمة المرتفعة لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى العربى، قادمة أساسامن الصناعات الاستخراجية الاولية وبالذات أستخراج النفط، وهذه الصناعة الاستخراجية لا تعبر عن تقدم أقتصادى وتقنى حقيقيين، بقدر ما تعبر عن توافر ثروات طبيعية فى البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز اللذين يوجد عليهما طلب عالمى متزايد، علما بأن هذه الصناعات الاستخراجية العربية تقوم شركات أجنبية فى الكثير من الاحيان، أو حتى شركات محلية شكلياً تقوم على العمالة الاجنبية فى غالبية الاحيان. وسوف نتعرض

بشكل تفصيلى لمكانة ودور النفط فى الاقتصادات العربية فى موضع لا حق، نظراً لاهميته الحاسمة لهذه الاقتصادات فى الوقت الراهن ولسنوات طويلة قادمة.

أما الصناعة التحويلية الاكثر تعبيرا عن تقدم الاقتصاد وقدرته على النمو الذاتى المتوصل، فا أسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى العربى لم يتجاوز ١٨.٢٪ من ذلك الناتج فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ١٩٪ فى المتوسط العالمى، ونحو ١٧٪ فى الدول الفقيرة، ونحو ٢١٪ فى الدول متوسطة الدخل، ونحو ١٩٪ فى الدول الغنية، ونحو ٣٢٪ فى دول شرق آسيا والباسيفيكى السريعة النمو والتطور، ونحو ٣٥٪ فى الصين ونحو ٣١٪ فى ماليزيا، كما هو واضح من جدول ٢. وبالتالى فان حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، تعد متدنية بالدول التى تسعى للتحول لدول صناعية ناهضة أو متقدمة، تحقق ثراءها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس من ريع ثروة ناضبة.

ولان الاقتصادات العربية التى يصنف بعضها على أنها اقتصادات ناميةوالبعض الاخر على أنها اقتصادات متخلفة، هى فى وضع أقتصادى يفرض عليها السعى لتحقيق التطور الصناعى كأساس ومعيار للتقدم، فان حصة الصناعة التحويلية فى البلدان العربية، هى مؤشر على ضعف جهود تحقيق التحول الصناعى.

ولا يصح فى هذا الصدد أن تقارن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، بالحصة المناظرة فى الدول الصناعية المتقدمة، سواء بسببالفروق المذهلة فى مستويات تطور الصناعة لدى الطرفين، أو لان أنخفاض حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للدول الصناعية المتقدمة، ناتج بالاساس من أن تلك الدول المتقدمة والغنية والتى تحقق مستويات معيشيةبالغة الارتفاع، والتى حققت تطورا صناعيا وتقنيا يعد الاعلى فى العالم، معنية بتطوير الخدمات المتنوعة كتعبير عن الرفاهية التى يتمتع بها سكانها، فضلا عن أن تدنى القيمة الاجتماعية والسوقية للسلع المختلفة، بالمقارنة مع القيم المناضرة للخدمات فى الدول المتقدمة، كتعبيرعن أرتفاع قيمة العمل البشرى الماهر وقيمة التقنيات الحديثة المستخدمة فى تقديم الخدمات بكثافة أعلى، يساهم فى رفع حصة قطاع الخدمات

فى الناتج المحلى الاجمالى على حساب القطاعات السلعية فى الدول المتقدمة كما هو واضح من الجدول ٢.

	الزراعة		اجمالى الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢
مصر	١٩٪	١٧٪	٢٩٪	٣٣٪	١٨٪	١٩٪	٥٢٪	٥٠٪
الجزائر	١١٪	١٠٪	٤٨٪	٥١٪	١١٪	٨٪	٤٠٪	٣٧٪
الاردن	٨٪	٢٪	٢٨٪	٢٦٪	١٥٪	١٦٪	٦٤٪	٧٢٪
الكويت	١٪	٠.٥٪	٥٢٪	٥٣.٢٪	١٢٪	١١.٩٪	٤٧٪	٤٦.٣٪
لبنان	٠٠	١٢٪	٠٠	٢١٪	٠٠	١٠٪	٠٠	٦٧٪
موريتانيا	٣٠٪	٢١٪	٢٩٪	٢٩٪	١٠٪	٩٪	٤٢٪	٥٠٪
المغرب	١٨٪	١٦٪	٣٢٪	٣٠٪	١٨٪	١٧٪	٥٠٪	٥٤٪
عمان	٣٪	٢.١٪	٥٨٪	٥٣٧٪	٤٪	١١.٤٪	٣٩٪	٤٤.٢٪
السعودية	٦٪	٥٪	٤٩٪	٥١٪	٩٪	١٠٪	٤٥٪	٤٤٪
الصومال	٦٥٪	٠٠	٠٠	٠٠	٥٪	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٠٠	٣٩٪	٠٠	١٨٪	٠٠	٩٪	٠٠	٤٣٪
سورية	٢٨٪	٢٣٪	٢٤٪	٢٨٪	٢٠٪	٢٥٪	٤٨٪	٤٩٪
تونس	١٦٪	١٠٪	٣٠٪	٢٩٪	١٧٪	١٩٪	٥٤٪	٦٠٪
الامارات	٢٪	٣.٧٪	٦٤٪	٥٠.٩٪	٨٪	٢٢.٩٪	٣٥٪	٤٥.٥٪
الضفة وغزة	٠٠	٦٪	٠٠	١٣٪	٠٠	١١٪	٠٠	٨٠٪
اليمن	٢٤٪	١٥٪	٢٧٪	٤٠٪	٩٪	٥٪	٤٩٪	٤٤٪
البحرين	٠٠	٠.٧٪	٠٠	٤٤.٤٪	٠٠	١٨.٦٪	٠٠	٥٤.٩٪
ليبيا	٠٠	٦.٥٪	٠٠	٦٢.٧٪	٠٠	١٢.٦٪	٠٠	٣٠.٨٪
قطر	٠٠	٠.٤٪	٠٠	٧٠٪	٠٠	١٠.٧٪	٠٠	٢٩.٦٪
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جيبوتى	٠٠	٣.٥٪	٠٠	١٥.١٪	٠٠	١٤.٥٪	٠٠	٨١.٢٪
جزر القمر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوطن العربى	٠٠	١١.٣٪	٠٠	٤١.٦٪	٠٠	١٨.٢٪	٠٠	٤٧.١٪
العالم	٥٪	٤٪	٣٤٪	٢٩٪	٢٢٪	١٩٪	٦٠٪	٦٨٪
الدول الغنية	٣٪	٢٪	٣٣٪	٢٧٪	٢٢٪	١٩٪	٦٤٪	٧١٪
الدول الفقيرة	٢٩٪	٢٤٪	٣٠٪	٣٠٪	١٧٪	١٧٪	٤١٪	٤٦٪
الدول متوسطة الدخل	١٤٪	٩٪	٣٩٪	٣٤٪	٢٤٪	٢١٪	٤٧٪	٥٧٪
شرق اسيا والبلسيفسكس	٢٤٪	١٥٪	٤٠٪	٤٧٪	٢٩٪	٣٢٪	٣٧٪	٣٨٪
الصين	٢٧٪	١٥٪	٤٢٪	٥١٪	٣٣٪	٣٥٪	٣١٪	٣٤٪
ماليزيا	١٥٪	٩٪	٤٢٪	٤٧٪	٢٤٪	٣١٪	٤٣٪	٤٤٪

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فانه أسهم بنحو ٤٧.١٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٦٨٪ فى المتوسط العالمى، ٧١٪ فى الدول الغنية، ونحو ٤٦٪ فى الدول الفقيرة، ونحو ٥٧٪ فى الدول متوسطة الدخل، ونحو ٣٨٪ فى الدول سريعة النمو فى شرق آسيا والمحيط الهادى، ونحو ٣٤٪ فى الصين، ونحو ٤٤٪ فى ماليزيا وبالرغم من أنخفاض اسهام قطاع الخدمات فى الناتج

المحلى الاجمالى العربى بالمقارنة مع المتوسط العالمى ومع الدول متوسطة الدخل التى تقع الدول العربية ضمنها الا أن الاهم من حصة هذا القطاع، هو نوعية الخدمات وفهاليتها فى تحقيق التطور الاجتماعى والاقتصادى والصحى والتعليمى. ومن الضرورى الاشارة الى أن ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلى الاجمالى العربى، يضغط على حصص القطاعات الاخرى، بحيث نجد أن اسهام قطاع الخدمات يظل منخفضا عن المستويات المتحققة فى الدول متوسطة الدخل، حتى فى الدول العربية المصدرة للنفط والغنية والتى تهتم بقطاع الخدمات لتقديم خدمات مدعومة لمواطنيها كنوع من ريع المواطنة وكتعبير عن أرتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وذلك ببساطة بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية على أقتصادات تلك البلدان.

لكن هيكل الناتج فى قطاع الخدمات فى الدول العربية يعكس عدم تطور هذا القطاع الذى تهيمن عليه التجارةوالمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والخدمات الحكومية، بينما يتضاءل اسهام قطاع التمويل والتأمين والمصارف الذى يسهم بنحو ٦.٣٪ فقط فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية.

٣- هيمنة النفط وايراداته على الاقتصادات العربية

أشرنا فى موضع سابق الى حجم وقيمة الاحتياطات العربية من النفط والغاز، ونسبتهما من الاجمالى العالمى. وتأتى المملكة العربية السعودية ومن بعدها العراق والامارات والكويت وليبيا، فى صدارة الدول العربية صاحبة الاحتياطات النفطية، حيث بلغ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول المذكورة بالترتيب نحو ٢٦٢.٨، ١١٥، ٩٧.٨، ٩٦.٥، ٣٦ مليار برميل فى عام ٢٠٠٢، وتحتل السعودية والعراق والامارات والكويت، المراكز الاربعة الاوليفى ترتيب الدول صاحبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة فى العالم.

وخلال عام ٢٠٠٤ حطمت أسعار النفط، الذى يشكل الجانب الاعظم من الصادرات العربية كل أرقامها القياسية السابقة، ووصلت فى خريف العام المذكور الى مستويات لم يكن يتوقعها أكثر المتفائلين فى

البلدان المصدرة للنفط، وأكثر المتشائمين فى البلدان المستوردة، بعد أن بلغت حاجز ال٥٥ دولار للبرميل من النفط الامريكى، وأكثرمن ٥٠ دولار للبرميل من مزيج برنت، وقرابة الخمسين دولار للبرميل من سلة خامات أوبك. وكان سعر برميل النفط قد بلغ نحو ٣٥.٦ دولار فى المتوسط فى العشرة أشهر الاولى من عام ٢٠٠٤، ومن المرجح أن يكون قد سجل ما يزيد على ٣٦ دولارآ فى المتوسط خلال عام ٢٠٠٤ بأكمله.

ورغم أن هناك الكثير من الاسباب التى تساق لتبرير الارتفاع الكبير فى أسعار النفط فى عام ٢٠٠٤ وبالذات فى خريفه، مثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لتدفق جنب مهم من الصادرات النفطية العراقية للاسواق، وعرقلة الاضراباتالعمالية فى نيجيريا لتدفق جزء من الصادرات النيجيرية التى تقارب نحو ٢ مليون برميل يومياً، والمشاكل التى يتعرض بها قطاع النفط فى روسيا بسبب تعثر شركة "يوكوس " العملاقة والمشاكل التى يتعرض لها قطاع النفط فى النرويج، والمخاوف التى يثيرها التوتر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وأيران حول برنامجها النووى، من احتمال أن يؤدى الى أى عقوبات نفطية ضد ايران السوق العالمية من نحو ٣.٥ مليونبرميل فى اليوم، والاعمال الارهابية التى حدثت فى السعودية، الا أن كل هذه الاسباب من المفترض أن تأثيرها يتحقق من خلال أحداث أنخفاض فى عرض النفط عن الطلب عليه، وهو مالم يحدث فى الواقع حيث يزيد العرض العالمى من النفط عن الطلب عليه فعلى سبيل المثال، تجاوزت أسعار الخام الامريكى حاجز الاربعين دولار للبرميل فى شهر يونيو من عام ٢٠٠٤، فى حين كان العرض العالمى للنفط يزيد عن الطلب عليه بمقدار ٢.٧ مليون برميل فى اليوم. وما زال الفارق بين العرض العالمى (الاكبر)، والطلب العالمى الاقل) يقارب المليون ونصف المليون برميل يومياً. ويجد الارتفاع القياسى لاسعار النفطمبرراته الحقيقة فى أعمال المضاربة التى تستفيد منها الشركات النفطية التى تحقق أرباحآ كبيرة مع ارتفاع خاصة الشركات التى تملك آبارا نفطية، أو لها حصة من خلال عقود التنقيب والانتاج والمشاركة مع دول منتجة للنفط، أو تقوم بالتجارة ولديها مخزون نفطى.

وقد أدى النمو الاقتصادى العالمى السريع بما يترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط الى ايجاد مناخ ملائم لارتفاع الاسعار. وتشيرتقديرات صندوق النقد الدولى الى أن معدل النمو الحقيقى للناتج العالمى

سيبلغ ٥٪ فى العام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٣.٩ ٪ عام ٢٠٠٣، ونحو ٣٪ عام ٢٠٠٢، ونحو ٢.٤ ٪ عام ٢٠٠١. ويعد المعدل المقدر لنمو الاقتصاد العالمى عام ٢٠٠٤ هو أعلى مستوى له منذ أكثر من ربعقرن. ساعدت هذه التقديراتالمتفائلة بشأن النمو الاقتصادى العالمى على أيجاد مخاوف بشأن احتمال زيادة الطلب عن الطاقة الانتاجية العالمية من النفط، مماسهل مهمة المضاربين وشركات النفط لاستخدام هذا الوضع كمبرر لاشعال أسعار النفط، وتحقيق أرباح استثنائية لهذه الشركات وهؤلاء المضاربين. وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى أنت جهود بناء الطاقات الانتاجية فى العقدين الاخيرين كانت محدودة للغاية وساهمت فى الوضع الراهن الذى لا يزيد فيه أجمالى الطاقات الانتاجية والاحتياطية سوى بنسبة محدودة، عن الطلب العالمى الذى يمكن أن يتزايد سريعا، وهذا التقصير تتحمله الشركات العالمية التى تنتمى للدول المستوردة الكبرى، وتتحمله أيضا غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق وليبيا اللتين كانتا تتعرضان لظروف أستثنائية متمثلة فى الحصار الدولى لهما.

ومن ناحية أخرى، ساهمت السياسة التوسعية والعدوانية لادارة الرئيس الامريكى بوش الابن فى أرتفاع الاسعار، فبعد أن أظهرت عزماً قوياً فى الضغط على منتجى النفط بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، من أجل تعطيل آلية الحفاظ على الاسعار. كما قامت بحملتها الاستعمارية لغزو العراق للسيطرة على النفط العراقى وتوظيفه لتحقيق الاستراتيجية النفطية الامريكية ضمن جملة أهدافها من ذلك الغزو، فانها واجهت مقاومة وطنية عراقية جبارة استهدفت قطاع النفط بعملياتها لمنع السيطرة الامريكية عليه، مما ساهم فى اضطراب الاحوال فى سوق النفط وارتفاع أسعاره لمستويات قياسية لم تبلغها من قبل على الاطلاق. والغريب أنالادارة الامريكية كان يمكنها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خلال التأكيد على أن العرض العالمى اليومى من النفط يزيد على الطلب عليه بما يتراوح بين ٢، ٢.٧ مليون برميل فى اليوم، لبث الثقة فى الاسواقولمنع المضاربين والشركات من العبث بأسعار النفط وبمصالح الاقتصاد الامريكى بصفة عامة، وكان يمكنها توظيف مخزوناتها للضغط على الاسعار، ولكن الادارة الامريكية وعلى غير المتوقع لم تفعل ذلك، وأكتفى رئيس المستشارين الاقتصادين فى البيت الابيض جريجورى مانيكو بالقول

أن عهد النفط الرخيص قد أنقضى وأن أسعار النفط الراهنة لا تشكل تهديدا يذكر.

وتبدو السياسة النفطية الراهنة للادارة الامريكية والتى لا تبذل جهدا حقيقيا لتخفيض أسعار النفط، سياسة شديدة الانحياز للشركات النفطية الامريكية على حساب باقى الاقتصاد الامريكى وشركاته، خاصة وأن العديد من أركان الادارة الامريكية قادمين من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشينى (هاليبورتون)، وكوندليزاراريس، (شيفرون)، وبوش الابن (هاكين أينرجى كوربوريشن).

وأيا كانت الاسباب التى تقف وراء أرتفاع أسعار النفط، فان المهم هو أن الدول العربية المصدرة له، قد بلغ حجم أنتاجها اليومى نحو ٢١.٧ مليون برميل يوميا فى الربع الاول من عام ٢٠٠٤، وارتفع الى أكثر من ٢٣ مليونيوميا فى الربع الثانى من العام المذكور، وتستهلك الدول العربية نحو ٤.١ مليون برميل من أنتاجها النفطى يوميا، وبالتالى فان حجم صادراتها النفطية الصافية يبلغ نحو ١٩ مليون برميل يوميا، وهذا يعنى أن أرتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط، يؤدى الى زيادة الايرادات العربية من تصدير النفط بنحو ٧ مليارات دولار فى العام، وهذا يعنى أن الدول العربية التى حققت زيادة فى أيراداتها النفطية بلغت نحو ٢٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢، سوف تحقق فى عام ٢٠٠٤، زيادة تبلغ أضعاف ما حققته فى عام ٢٠٠٣، خاصة وأن انتاجها وصادراتها النفطية قد ارتفعا كثيرآ فى نفس الوقت الذى أرتفع فيه سعر برميل النفط بنحو ٨دولارات فى المتوسط فى عام ٢٠٠٤ بالمقارنةمع سعره عام ٢٠٠٣.

ومن الضرورى أن يتم توجيه هذه الاموال للاستثمار الصناعى والزراعى والخدمى فى البلدان العربية المصدرة للنفط وفى البلدان العربية المستقبلة للاستثمارات للمساهمة فى تعظيم قدرة الاقتصادات العربية. أما أذا تسربت هذه الاموال الى الاسواق الاجنبية للاستثمار فى الاسهم والسندات والودائع المصرفية والاستثمارات المباشرة فى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وغيرها من أسواق الاستثمار، فان الطفرة النفطية الراهنة سوف تؤدى الى أيجاد حفنة من الاثرياء الجدد، دون أن تؤدى الى تغيير قدرات الاقتصادات العربية وناتجها ومستوى تطورها على خلق فرص العمل وعلى رفع الحد الادنى لمستويات المعيشة فى البلدان العربية.

٤- الادخار والاستثمار والديوزن الخارجية

تحقق الدول العربية المصدرة للنفط معدلات ادخار مرتفعة للغاية تزيد كثيراً عن المتوسط العالمى، لكن هذه المعدلات متذبذبة بشكل خاد للغاية ايضاً، وهى تتتحرك بصورة طردية بالتوازى مع حركة اسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديرة. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار قد بلغ نحو ٤٠٪، ٣٧٪، ٣٤٪، ٢٦٪ فى كل من الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٢٠٪ فى المتوسط العالمي فى العام المذكور.

لكن معدل تكوين راس المال الثابت فى هذه الدول كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيها، أى معدل الاستثمار الحقيقى، يتساوى بالكاد مع نظيره فى المتوسط العالمى او يقل عنه كثيراً فى بعض الحالات، وقد بلغ هذا المعدل فى كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب، نحو ٢٠٪، ١٣٪، ١٤٪، ٩٪ فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بنخو ٢٠٪ فى المتوسط العالمى، ونحو ٣٢٪ فى البلدان السريعة النمو فى شرق أسيا والمخيط الهادى فى العام المذكور، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات فى بعض هذه البلدان خصوصاً عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المخدودة، ويعكس ايضاً ان جانباً مهماً من مدخرات تلك البدان يتسرب الى الخارج سواء فى صورة استثمارات مباشرة، او فى الاقتصاد الرمزى اة اسواق رأس المال وأسواق العملات. كما ان ضعف الحزافز السوقية والمالية للاستثمار، والانغلاق الاجتماعى، تشكل بدورها عوائق أمام تحسن معدل الاستثمار فى الدول العربية المصدرة للنفط.

وعلى العكس من الدول العربية المصدرة للنفط التى تحقق معدلات ادخار مرتفعة، فان حجم الاستهلاك المحلى، يفوق الناتح المحلى، يفوق الناتج المحلى الإجمالى فى كل من لبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالى فانه ليس هناك أية مدخرات محلية، بل إن جانباً من الاستهلاك المحلي يتم تمويله من خلال التحويلات والمنح والقروض الخارجية. وقد بلغ معدل الادخار المحلى نحو ٩٪ فى لبنان، ونحو ٣١٪ فى الضفة الغربية وقطاعغزة عام ٢٠٠٢. وبعد الأردن بدوره من اقل البلدان العربية ومن اقل بلدان العالم عموماً فيما يتعلق بمعدل الادخار، حيث بلغ معدل الادخار المحلي فيه نحو ٣٪ فقط فى عام

٢٠٠٢، ولكن تحويلات الاردنيين من الخارج الى بلادهم، ترفع معدل الادخار القومى حيث بلغ نحو ٢٤.٤٪عام ٢٠٠١، وهو معدل يزيد بشكل طفيف عن متوسط معدل الادخار العالمي، وفى ظل المستوى المعتدل لمعدل الادخار القومي الأردنى، فانه قريب من التوازن مع معدل تكوين رأس المال الثابت الذى بلغ نحو ٢٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠١.

ويعد نعدل الادخار المحلى فى مصر متدنيا للغاية، حيث بلغ نخو ١٠٪، مقارنة بنحو ٢٣٪ فى المتوسط العالمي فى عام ٢٠٠٢ وبالرغم من ان المصريين العاملين فى الخارج يضخون تحويلات كبيرة لمصر، إلا أن معدل الادخار القومى لم يتجاوز نحو ١٥.٤٪ فى العام نفسه. وبالنسبة لإجمالى تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى، فانه لم يتجاوز ١٧٪ فى عام ٢٠٠٢ وفقاً لبيانات البنك الدولة. وتعد معدلات الادخار والاستثمار فى مصر، اقل بكثير من ان تشكل اساساً لتحقيق اى تقدم اقتصادى ملموس.

وبالنسبة لمعدل الادخار المحلي فى المغرب والسودان وموريتانيا وتونس واليمن، فقد بلغ فى هذه الدول بالترتيب، نحو ١٨٪، ٢١٪، ٢٪، ٢١٪، ١٦٪ فى عام ٢٠٠٢، أما معدل الادخار القومى فيها فقد بلغ نحو ٢٧.٧٪، ٧.٦٪، ٢٥.٩٪، ٢٤.٦٪، ٣٢.٣٪ فى عام ٢٠٠١، وبلغ تكوين راس المال الثابت كنسبة من الناتج النحلي الإجمالى فى هذه الدول بالترتيب، نحو ٢٣٪، ٢٠٪، ٣١٪، ٢٥٪، ١٧٪ فى عام ٢٠٠٢، وهذا يعنى أن المغرب واليمن يمكنهما تمويل الاستثمارات المحلية دون حاجة للمنح او القروض الاجنبية، ولهذا كان منطقياً ان تتراجع الديون الخارجية المغربية من نحو ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى نحو ١٨.٦ مليا دولار عام ٢٠٠٢. أما تونس وموريتانيا والسودان، فانها تحتاج للمنح او القروض لاستكمال تمويل الاستثمارات المحلية فيها فى ظل عجز مدخراتها المخلية او القومية عن تمويل اجمالى تكوين راس المال الثابت فيها.

وتحقق سورية معدلا جيداً للدخار المخلى، بلغ نحو ٣٠٪ عام ٢٠٠٢، وهو أعلى معدل للادخار فى الدول العربية غير النفطية. وقد بلغ معدل الادخار القومى فى سورية نحو ٢٨.٥٪ فى عام ٢٠٠١ فى حين بلغ معدل تكوين راس المال الثابت فيها نخو ٢٢٪ فى عام ٢٠٠٢، بما يعنى أن لديها فائض من المدخرات التى لم يتم توظيفها، أو تم توظيفها فى الخارج، وهو مايعنى أيضاً أن معدل الادخار السورى الراهن، يتيح امكانية رفع معدل الاستثمار المحلى لرفع معدل النمو الاقتصادى. بالاعتماد على المدخرات

المحلية، دون خاجة للاقتراض من الخارج، وهو أمر مرهون بتحسين مناخ الاستثمار بعناصره السياسية والاقتصادية، ومرهون ايضاً بمستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية السورية فى هذا الصدد.

معدلات الادخار والاستثمار فى البلدان الغربية

الدولة	معدل الادخار المحلي					تكوين راس المال كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى				
	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٠١	٢٠٠٢
مصر	٪١٦	٪١٤	٪١٧	٪١٠	٪١٠	٪٢٩	٪٢٣	٪٢٤	٪١٥	٪١٧
الجزائر	٪٢٧	٪٣٢	٪٤٤	٪٤١	٪٤٠	٪٢٩	٪٢٧	٪٢٤	٪٢٦	٪٣١
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاردن	٪١	٪٣	-٪٦	٪١	٪٣	٪٣٢	٪٢١	٪٢٠	٪٢٦	٪٢٣
الكويت	٪٤	٪٢٢	٪٣٧	٪٢٦	٪١٨	٪١٨	٪١٢	٪١١	٪٩	٪٩
لبنان	-٪٦٤	-٪١٣	-٪٧	-٪١٢	-٪٩	٪١٨	٪٢٨	٪١٨	٪١٩	٪١٨
ليبيا	٪٢٧	٠٠	٠٠	٪٣٣	٪٢٦	٪١٩	٠٠	٠٠	٪١٣	٪١٤
موريتانيا	٪٥	٪٧	٪١٥	٪١٤	٪٢	٪٢٠	٪١٨	٪٣٠	٪٢٧	٪٣١
المغرب	٪١٩	٪٢٠	٪١٨	٪١٩	٪١٨	٪٢٥	٪٢٤	٪٢٤	٪٢٥	٪٢٣
عمان	٪٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٪٣٤	٪١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٪١٣
السعودية	٪٣٠	٪٣١	٪٤٠	٪٣٦	٪٣٧	٪٢٠	٪١٩	٪١٦	٪١٩	٪٢٠
السودان	٠٠	٠٠	٪١٥	٪١٥	٪٢١	٠٠	٠٠	٪١٤	٪١٨	٪٢٠
سورية	٪١٦	٪١٨	٪٢٤	٪٢٩	٪٣٠	٪١٥	٪٢٩	٪٢١	٪٢١	٪٢٢
الامارات	٪٤٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٪٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٪٢٥	٪٢٤	٪٢٤	٪٢٣	٪٢١	٪٣٢	٪٢٧	٪٢٧	٪٢٨	٪٢٥
اليمن	٪٤	٪١٢	٪٢٨	٪٢١	٪١٦	٪١٥	٪١٩	٪١٩	٪٢٠	٪١٧
الضفة العربية	٠٠	-٪١٩	-٪٢٤	-٪٢٤	-٪٣١	٠٠	٪٣٩	٪٣٣	٪٣٣	٪٤
الصومال	-٪١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	٪٢٤	٪٢٥	٪٢٣	٪٢٤	٪٢٠	٪٢٤	٪٢٣	٪٢٢	٪٢٢	٪٢٠
ماليزيا	٪٣٤	٪٤٧	٪٤٧	٪٤٧	٪٤٢	٪٣٢	٪٢٢	٪٢٦	٪٢٩	٪٢٤
الصين	٪٣٨	٪٤٠	٪٤٠	٪٤٠	٪٤٣	٪٣٥	٪٣٧	٪٣٧	٪٣٨	٪٤٠

الديون الخارجية للدول العربية المدينة ونسبتها للناتج ومعدلات خدمتها كنسبة من الناتج ومن صادرات السلع والخدمات

	قيمة الديون الخارجية عام ١٩٩٠ بالمليار دولار	قيمة الديون الخارجية عام ٢٠٠٢ بالمليار دولار	نسبة الديون الخارجية للدخل القمى عام ٢٠٠٢	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى للدخل القومى عام ٢٠٠٢	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى لحصيلة صادرات السلع والخدمات
الجزائر	٢٨.٢	٢٢.٨	٪٤٢	٪٧	٠٠
مصر	٣٣	٣٠.٨	٪٢٨	٪٢	٪١٠.٦٠
الاردن	٨.٣	٨.١	٪٨٤	٪٥.٢	٪١٠.١
لبنان	١.٨	١٧.١	٪١٠٢	٪٩.٥	٪٥١.٨
موريتانيا	٢.١	٢.٣	٪٦٦	٪٥.٨	٠٠
المغرب	٢٤.٥	١٨.٦	٪٥١	٪٨.٥	٪٢٣.٩
عمان	٢.٧	٤.٦	٪٢٣	٪٤.٤٠	٠٠
السودان	١٤.٨	١٦.٤	٪١٣٦	٪٠.٠	٪٠.٠
سورية	١٧.٣	٢١.٥	٪١١٤	٪٠.٨	٪١.٩
تونس	٧.٦٩	١٢.٦	٪٦٥	٪٦.٨	٪١٤.١
اليمن	٦.٤	٥.٣	٪٤٠	٪١.٥	٪٣.٥
الصومال	٢.٤	٢.٥	٪٢١٠٩.٢	٠٠	٪٢٨.٧
جيبوتى	٠٠	٠.٤٢	٪٧٠.٨		٪٧.٩
الاجمالى العربى	١٤٩.٢	١٦٣	٪٤٦.٩	٠٠	٪١٥.٤

وللعلم فان معدل الادخار الذي يحدد ما تقتطعه اى امة من دخلها الآتى من أجل استخدامه فى تمويل الاستثمارات التى تضيف طاقات جديدة للجهاز الانتاجى وتستوعب عاملين جدد فى هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية، يعد محدداً مهما وحاسماً للنمو ولرفع مستوى التشغيل فى اى اقتصاد.

وتعتبر الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، سبباً اساسياً فى الاستدانة المحلية والخارجية لبعض الدول العربية التى يقل فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار، هذا فضلاً عن ان العجز فى الموازين التجارية والجارية لبعض الدول يعد السبب الرئيسللاستدانه الخارجية. وقد بلغت قيمة ديون الدول العربية المقترضة نحو ١٦٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، وهى لا تشمل الديون الخارجية الضخمة والتعويضات الهائلة المستحقة على العراق.

وإذا نحينا العراق جانباً، فان مصر والجزائر وسوريا والمغرب ولبنان والسدوان وتونس والاردن، تتصدر قائمة الدول العربية المدينة للخارج، حيث بلغت قيمة الديونية الخارجية لهذه الدول المذكورة

بالترتيب نحو ٣٠.٨، ٢٢.٨، ٢١.٥، ١٧.١، ١٨.٦، ١٦.٤، ١٢.٦، ٨.١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢. وان كانت المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بقوة منذ أرتفاع اسعار النفط عام ٢٠٠٠ وحتى الان، وهى مرشحة للمزيد من التراجع على ضوء ارتفاع معدل الادخار عن معدل الاستثمار فيها فى الوقت الراهن. ومن ناحية اخرى تعد الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، السبب الرئيسي- ايضاً فى خروج الاموال والاستثمارات العربية للخارج من البلدان العربية التى يزيد فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار. ويملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة، تتفاوت التقديرات بشأنها بين تريليون دولار وما يزيد على ضعف هذا الرقم ويرى أمين عام الغرف التجارية السعودية، ان قسمة هذه الاستثمارات تصل الى ١٤٠٠ مليار دولار ومنها ٧٠٠ مليار دولار تعود للسعودية وحدها. ولكن كل هذه التقديرات هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لان الأموال العربية التى تخرج من بلدان الوطن العربى وتتوطن فى بلدان اخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان اخرى وتكتسب جنسيات اخرى فى بعض الأخيان يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق. خاصة فى ظل تمتع الكثير من حائزيها لجنسيات اخرى الى جانب جنسياتهم العربية.

لكن استعادة قسم من هذه الاموال او حتى عائداتها السنوية، ووقف النزيف الجديد للأموال من البدان العربية الى الخارج، للاستقطاب هذه الأموال القديمة والجديدة للاستثمار المباشر فى البلدان العربية لرفع وتطوير طاقة الجهاز الانتاجى فيها وزيادة قدرتها على استيعاب قوة العمل وزيادة الناتج المحلي للبلدان العربية بمعدلات سريعة تتكفل برفع مستويات المعيشة والمعالجة التدريجية للفقر، تعد مهمة تستحق ان توضع فى مرتبة متقدمة فى جدول الأولويات الاقتصادية للبلدان العربية. واذا كان تحسين مناخ الاستثمار فى البدان العربية لجعله جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية، يمكن ان يتحقق من خلال تبسيط إجراءات الأعمال وضمان الشفافية والمساواة بين رجال الأعمال أيا كان حجم أعمالهم، إنهاء التحيزات القائمة فى مجتمعات الأعمال العربية بناء على مستويات النفوذ الساسي، وصياغة علاقة مفتوحة ومرنة بين السلطة السياسية ومجتمعات الأعمال بكل مستوياتها، وضمان استقرار التشريعات والبيئة الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشرى فى الأجهزة الحكومية المشرفة على منح التراخيص المختلفة وعلى

الأعمال والملكيات العامة، ومن خلال ضبط الأسواق العربية عبر ضبط المواصفات القياسية وفرض احترام حقوق الملكية الفكرية. إذا كان هذا التحسين ممكنا، فان الإطار السياسي الذى يمكن أن يضمن هذا التحسين الحاسم لمناخ الاستثمار، هو إجراء اصلاحات سياسية شاملة لتحويل النظم السياسية العربية الى نظم ديمقراطية كاملة تضمن تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة فى المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامةى كالية حاسمة لمكافحة الجمود والفساد، وذلك من خلال تحديد فترتين فقط كحد أقصى لحكم أى رئيس وتحويل النظم الملكية والأميرية المطلقة الى ملكيات دستورية تضمن أن يكون الحكم للشعب ونوابه، وتضمن أن يكون الانتخاب الحر المباشر بدلا من الاستفتاءات الفاسدة، هو اساس انتخاب الرئيس ونواب البرلمان، وتضمن اطلاق حق تشكيل الأحزاب باستثناء الأحزاب الدينية التى تهدد بتمزيق التماسك الاجتماعى لأى امة والتى ينتهى بها الحال إذا وصلت للسلطة الى اقامة نظام حكم شمولى يصادر الحريات ويكفر الخصوم السياسيين ويستبعدهم من الحياة السياسية كما هو الحال فى ايران، وتضمن هذه الاصلاحات ايضاً ان يتم تعديل الدستور وإزالة القوانين المقيدة للحريات كما تضمن اجمالاً احترام حقوق وحريات الإنسان.

الاستثمارات العربية فى الخارج. استمرار نزيف الأموال العربية

يمتلك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة فى الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها كما أشرنا أنفاً. لكن التقديرات بشأن تلك الاستثمارات، هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لأن الأموال العربية التى تخرج من بلدان الوطن العربى وتتوطن فى بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان اخرى وتكتسب جنسيات اخرى فى بعض الأحيان، يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق.

وعلى أى الأحوال فان الاستثمارات العربية فى الخارج تتنوع بين استثمارات مباشرة فى مختلف قطاعات الاقتصاد، وبين الودائع المصرفية والاستثمارات غير المباشرة فى الاسهم والسندات. وتتوطن هذه الأموال العربية فى المراكز المالية الرئيسية فى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، حيث توفرت لها فرص متنوعة للاستثمار السهل الذى يديره مديرون تنفيذيون، بدلاً من العمل على بناء استثمارات فى بلدانهم أو فى المنطقة العربية عموماً بما يتطلبه ذلك من

جهد ومتابعة ومكافحة لتحسين المناخ الاقتصادى والاستثمارى ومستوى الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية فى البدان العربية كأسس مهمة لانطلاق الأعمال الخاصة.

لكن هذا الاستثمار السهل فى الخارج يبقى تحت رحمة التغيرات فى مواقف البلدان الأخرى وفى أحوالها الاقتصادية، بينما الاستثمار فى البلدان الأصلية للمستثمرين العرب او فى الوطن العربى عامة، كان من شأنه ان يحدث تغيرات هائلة فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسي للبلدان العربية بصورة كانت ستؤدى فى الأجل الطويل الى احداث تغيرات فى الاتجاه المرغوب من قبل المستثمرين الحقيقيين بتحسين الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية.

وقد شكلت الاموال العربية المهاجرة للخارج وللغرب بصورة اساسية، موضوعاً رئيسياً للجدل والصراع منذ احداث ١١ سبتمبر وماتلاها من تصاعد النزعات العنصرية فى الغرب ضد الاسلام والمسلمين، والتى انعكست فى تعاملات تمييزية ضدهم وضد اموالهم واستثماراتهم فى الولايات المتحدة الامريكية بالذات تحت دعاوى محاصرة التمويل المالي للجماعات الاصولية والتى شملت الإجراءات الخاصة بها، مراقبة أموال الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية.

كذلك فإن الولايات المتحدة قامت فى اعقاب تلك الأحداث بإصدار قانون تشديد مكافحة غسيل الأموال الذى وضع الأموال العربية بالذات، تحت مراقبة مكثفة وتمييزية تشكل مصدراً للإزعاج وللمخاوف للمستثمرين العرب. كذلك فان عدد من الامريكيين لدعاوى تعويض تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار ضد عدد من رجال الاعمال السعوديين وضمنهم بعض الأمراء من الاسرة المالكة بدعوى مسئوليتهم الضمنية عن أحداث ١١ سبتمبر بسبب تمويلهم لبعض الجمعيات الخيرية الاسلامية، قد اثار الكثير من المخاوف لدى كل المستثمرين العرب فى الولايات المتحدة بأن تكون أموالهم هدفاً لمثل هذه الدعوى التى تشكل نوعاً من الاستهداف العنصرى.

كما ان التراجع التاريخى لسعر الفائدة على الدولار الامريكي الذى انحدر فى عام ٢٠٠٣ لادنى مستوى له منذ نصف قرن تقريباً مسجلاً نحو ١.٠٦٪ قبل ان يبدأ فى الارتفاع ليبلغ نحو ٢.٣٥٪ فى نهاية عام ٢٠٠٤، قد جعل الاستثمارات العربية فى الودائع المصرفية الدولارية فى الولايات المتحدة نفسها تعمل

على خفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فى الوقت الراهن لدعم الصادرات الامريكية ولزيادة جاذبية الأصول والأسهم والسندات الامريكية للمستثمرين الأوربيين واليابانيين، ولدفع الدول المصدرة للنفط التى تتلقى عائدات صادراتها بالدولار الى تكثيف الاستيراد من الولايات المتحدة. وقد تراجع سعر صرف الدولار الامريكي من نحو ١.١١، يورو فى يناير ٢٠٠٢، الى نحو ٠.٩٥ يورو فى يناير ٢٠٠٣، الى نحو ٠.٨ يورو يناير ٢٠٠٤، قبل ان ينحدر الى نحو ٠.٧٤ يورو فى نهاية عام ٢٠٠٤.

كذلك فان الخسائر الكبيرة التى منيت بها الشركات الامريكية والتى جعلت من المستحيل على البعض منها، أن تخفى وضعها المالى الحرج، قد أدت فى تداعياتها المختلفة الى الكشف عن عمليات فساد كبرى، تورطت فيها بعض الشركات العملاقة العاملة فى مجال التقنيات الجديدة بالذات. وظهر خلال هذه العمليات ان هناك تواطؤ بين المديرين التنفيذيين لتلك الشركات وبين شركات المحاسبة التى تراقبهم، للتحايل على حملة الأسهم ونهب اموالهم، وهو الامر الذى خلق أزمة حقيقية فى آليات عمل النظام الراسمالى الامريكي برمته، وفى البورصة الامريكية على نحو خاص، حيث تراجعت أسعار الاسهم بصورة هائلة، جعلت الكثيرين من المستثمرين الأجانب فى تلك البورصة يعيدون حساباتهم المتعلقة بالاستمرار فيها، هرباً من بورصة متخبطة وتعيش واحدة من أسوأ لحظاتها بسب الفساد الذى يسيطر على إدارات بعض شركاتها الكبرى.

وعلى ضوء كل هذه التطورات حدثت بعض عمليات السحب للأموال العربية من الولايات المتحدة، فضلاً عن تراجع التدفقات الاستثمارية العربية الجديدة الى الولايات المتحدة بما ساهم فى تخفيض تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها من نحو ٣١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى نحو ١٥٩.٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ الى نحو ٦٢.٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، قبل أن تنحدر الى نحو ٢٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

وتفاوت التقديرات بشأن حجم الاموال العربية المسحوبة من الولايات المتحدة، حيث أشارت صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية المتخصصة فى الاقتصاد والمال فى شهر اغسطس من عام ٢٠٠٢ الى

ان ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار من الأموال العربية قد تم سحبها من الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر، وفى نوفمبر من نفس العام اشارت صحيفة فرنسية اسبوعية هي "لوجورنال دوديمانش" الى ان ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار من الاموال السعودية والخليجية المشتثمرة فى الولايات المتحدة قد سحب منها بسبب المخاوف من قيام إدارة بوش بإصدار قانون جديد يزيد من صعوبة سحب الاموال العربية من الولايات المتحدة الامريكية ويجمدها لحين الانتهاء من التحقيقات الخاصة بشبكة القاعدة ومصادر تمويلها. وكان قرار الإدارة الامريكية بتجميد اموال ١٥٠ من رجال الأعمال العرب منذ أحداث ١١ سبتمبر قد اثار الهلع بين الكثيرين من رجال الأعمال العرب بصفة عامة. ورغم المبالغة فى التقديرات الصحفية الفرنسية والبريطانية لحجم الأموال السعودية والعربية عموماً التى تم سحبها من الولايات المتحدة، إلا أن هناك عمليات سحب كبيرة فى النهاية ولها ما يبررها على الصعيد الاقتصادى (تراجع الفائدة على الدولار وانتشار الفساد والتحايل على حملة الاسهم فى بعض الشركات المريكية الكبرى)، وعلى الصعيد السياسى أيضاً (تزايد النزاعات العنصرية والتمييزية ضد العرب وأموالهم).

وكان كبار رجال الأعمال العرب الذين يستثمرون اموالهم فى الولايات المتحدة قد حرصوا فى البداية على التأكيد على ابقاء اموالهم فيها وعلى اظهار تاييدهم المعنوى للولايات المتحدة، الا ان تتابع المواقف والتصريحات العنصرية المعادية للعرب والمعاملة التمييزية ضدهم وضد أموالهم فى الغرب وبالذات فى الولايات المتحدة، دفعت البعض الى التحذير من ان ذلك سيصيب المستثمرين العرب وبالذات السعوديين بالفزع ويدفعهم لبيع استثماراتهم فى الولايات المتحدة.

وبالرغم من ان عودة الأموال العربية المهاجرة للغرب، هو مطلب عربى دائم، فان الاعتبارات الاقتصادية تتطلب العمل على تحقيق هذا المطلب بشكل كفء حتى لا تخرج الأموال العربية بخسائر من تلك الأسواق، ويتطلب ايضاً من الحكومات العربية ان تعمل على تحسين مناخ الاستثمار فى البلدان العربية وبالذات مكافحة الفساد وتحسين مستوى الشفافية وتسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالأعمال وتطوير واصلاح النظام الاقتصادى والسياسي، حتى تصبح هذه الدول قادرة على استيعاب الاستثمارات العربية التى احجمت عن الخروج الى المهجر الغربى او تلك التى تريد العودة منه، وذلك

حتى لا تخرج الأموال العربية من مهجر امريكي الى مهجر اوربى او اسيوي جديد وتضيع فرصة كبيرة لتنمية الاقتصادات العربية من خلال استعادة الأموال المهاجرة ووقف تيار نزيف الأموال الجديدة.

الفصل الثانى

مؤشرات أداء الاقتصادات العربية

- النمو الاقتصادى مازال تابعاً للنفط والطقس.
- أرتفاع معدلات التضخم.
- المنطقة العربية من أكثر المناطق التى تعانى من البطالة.

مؤشرات أداء الاقتصادية العربية

تشكل المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء اى اقتصاد اكثر المعايير موضوعية فى الحكم على كفاءة إدارة هذا القتصاد والفعالية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع، خاصة إذا أخذت هذه المؤشرات فى آجال متوسطة أو طويلة فى إطار الظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع المحلى والبيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

١ – النمو الاقتصادى مازال تابعاً للنفط والطقس

يمثل النفط واسعاره وايرادات الصادرات العربية منه، عاملاً حاسماً فى تحديد اتجاهات النمو فى غالبية الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط والمعتمدة بشكل أساسى على الناتج فى هذا القطاع وإيرادات الصادرات منه، بينما يحتل القطاع الزراعى وناتجه مكانة مهمة وحاسمة فى تحديد اتجاه النمو فى بلدان عربية أخرى بشكل فيها هذا القطاع قسماً مهماً من اقتصادها كما اشرنا لدى استعرضنا لهياكل الاقتصاديات العربية.

والغريب أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار النفط لأعلى مستوياتها على الاطلاق فى عام ٢٠٠٤ وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات اوبك فى العشرة اشهر الأولى من العام المذكور نحو ٣٥.٦ دولار، ومن المرجح أن يكون قد بلغ نحو ٣٦ دولاراً فى العام المذكور بأكمله، فان تقديرات صندوق النقد الدولى، تشير الى ان معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى كل من الجزائر وليبيا والسعودية والكويت والإمارات والبحرين بالترتيب، قد تراجعت الى ٤.٥٪، ٥.٤٪، ٣.٦٪، ٢.٨٪، ٣.٦٪، ٥.٥٠٪ فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع تلك المتحققة فى عام ٢٠٠٣ والبالغة نحو ٦.٨٪، ٩.٨٪، ٧.٢٪، ١٠.١٪، ٧٪، ٥.٧٪ للدول المذكورة على الترتيب وهذه التقديرات الخاصة بالنمو فى عام ٢٠٠٤، غير منطقية وتقل على الارجح عن المعدلات المتحققة فى تلك الدول فى العام المذكور، ومن المرجح أن تتم مراجعتها عندما تعلن البيانات الفعلية عن معدل النمو الحقيقى فى البلدان المشار اليها.

وتشير التوقعات الخليجية الى ان الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع الى ٤٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بزيادة نسبتها ٢٣.٨٪ عن قيمته عام ٢٠٠٣، كما اشرنا فى موضع سابق، وحتى لو خضضنا معدل التضخم من هذا النمو فان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس سيظل مرتفعاً ويتراوح مستوى ١٠٪ على الارجح، وهو ما يزيد عن معدلات النمو المتحققة فى البلدان الخليجية فى عام ٢٠٠٣. لكن النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى للدول الخليجية هو نمو شديد التذبذب وتابع بصورة اساسية لحركة اسعار النفط، لذا فان حدوث اى تراجع فى تلك الاسعار كفيل بإدخال اقتصاديات تلك الدول الى هوة الركود، خاصة وأنها لا تستخدم فوائضها النفطية فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة كما ينبغى، بل تتسرب تلك الاموال للخارج فى صورة استيراد لسلع استهلاكية ترفيهية او استثمارات مباشرة وغير مباشرة تتوطن فى الخارج ولا تعود ثانية لبلدانها.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى الى ان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وجيبوتى وعمان وقطر، قد ارتفع فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه فى عام ٢٠٠٣، واذا كان النفط والغاز يقوم بدور مهم فى الاقتصاد فى مصر وسورية، فان اقتصاد كل من عمان وقطر يقوم اساساً على النفط والغاز، وبالتالى فان ارتفاع اسعار النفط والغاز فى عام ٢٠٠٤ قد ساهم بصورة كبيرة فى ارتفاع معدلات النمو فى الدول الاربع. كما ساهمت التوقعات الايجابية التى رافقت تغيير حكومة الدكتور عاطف عبيد فى مصر فى يوليو من عام ٢٠٠٤، فى احداث تحسين محدود للنمو الاقتصادى فى مصر، لكن استمرار تحسن النمو يعتمد على كفاءة اجراءات واداء الحكومة وقدرتها على معالجة العوامل الرئيسية المعوقة للنمو الاقتصادى فى مصر وعلى راسها الفساد، والإجراءات البيروقراطية المعقدة للاعمال.

وبالمقابل تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى المغرب الذى يعد بلداً مستوراداً للنفط وبالتالى فانه عانى من ارتفاع اسعار النفط فى عام ٢٠٠٤، بما اثر سلبياً على معدل نموه الاقتصادى، كما ان استمرار احتلال القطاع الزراعى المغربى لمكانة مهمة فى الاقتصاد المغربي واسهامه بحصة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى المغربى، يجعل التغيرات فى الطقس وفى الناتج الزراعى المغربى، عاملاً مهما فى التاثير على

معدل النمو فى ذلك البلد العربى الكبير، خاصة وأن الزراعة المغربية هي زراعة مطرية بالأساس تتأثر بتغيرات الطقس بشدة، حيث لا تتجاوز الزراعات المروية نحو ١٤٪ من الاراضى المزروعة بالمحاصيل المتغيرة والدائمة فى المغرب فى عام ٢٠٠١.

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية من عام ٢٠٠٠ حتى توقعات عام ٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مصر	٥.١٪	٣.٥٪	٣.٢٪	٣.١٪	٣.٧٪	٤.٥٪
الجزائر	٢.١٪	٢.٦٪	٤٪	٦.٨٪	٤.٥٪	٤.٤٠٪
المغرب	١٪	٦.٣٪	٣.٢٪	٥.٥٠٪	٣٪	٤٪
تونس	٤.٧٪	٤.٩٪	١.٧٪	٥.٦٪	٥.٦٪	٥٪
ليبيا	٠.٧٪	١٪	٢.٧٥	٩.٨٪	٥.٤٪	٤.٨٪
جيبوتى	٠.٧٪	١.٩٪	٢.٦٪	٣.٥٪	٤.١٪	٤.٦٪
جزر القمر	٢.٤٪	٢.٣٪	٢.٣٪	٢.١٪	١.٨٪	٣.٥٪
موريتانيا	٥.٢٪	٤٪	٣.٣٠٪	٤.٩٪	٤.٦٪	٥.٢٪
السودان	٦.٩٪	٦.١٪	٦٪	٦٪	٦.٦٠٪	٧.٦٪
البحرين	٥.٣٪	٤.٥٪	٥.١٪	٥.٧٪	٥.٥٠٪	٥.٣٪
الكويت	١.٩٪	٠.٦٪	-٠.٤٪	١٠.١٪	٢.٨٪	٢.٣٪
عمان	٥.٥٠٪	٧.٥٪	١.٧٪	١.٤٪	٢.٥٪	٣.٦٪
قطر	٩.١٪	٤.٥٪	٧.٣٪	٣.٣٠٪	٩.٣٪	٥٪
الإمارات	١٢.٣٪	٣.٥٪	١.٩٪	٧٪	٣.٦٪	٤.٥٪
السعودية	٤.٩٪	٠.٥٪	٠.١٪	٧.٢٪	٣.٦٪	٣.٩٪
اليمن	٤.٤٠٪	٤.٦٪	٣.٩٪	٣.٢٪	٢.٧٪	١.٧٥
لبنان	-٠.٥٪	٢٪	٢٪	٣٪	٥٪	٤.٥٪
سورية	٠.٦٪	٣.٨٪	٤.٢٪	٢.٦٪	٣.٦٪	٤٪
الاردن	٤.١٪	٤.٢٪	٥٪	٣.٢٪	٥.٥٠٪	٥.٥٠٪

كما تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى اليمن وموريتانيا وجزر القمر فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٣، بينما ثبت معدل النمو فى تونس عند مستوى جيد.

ويمكن القول اجمالا ان التحسن القوة لاسعار النفط فى عام ٢٠٠٤، قد أدى على الارجح الى ارتفاع معدل النمو الحقيقي لاجمالى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة، فى ظل حقيقة أن الناتج النحلى الاجمالى للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وهى دول مجلس التعاون الخليجي الست والجزائر وليبيا

والعراق، يشكل نحو ٦٩.٦٪ من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية.

٢- ارتفاع معدلات التضخم

شهد العام ٢٠٠٤، ارتفاعاً عاماً لمعدلات التضخم فى غالبية بلدان العالم فى ظل ارتفاع معدل النمو الاقتصادى العالمي فى العام المذكور لاعلى مستوى له منذ ربع قرن على الاقل، بما يعنيه ذلك تحرك سريع للطلب قد يسبق فى الكثير من الاحيان تطور العرض العالمي من السلع والخدمات. وقد ساهم ارتفاع اسعار النفط والغاز ايضاً فى تحرك معدلات التضخم لاعلى نظراً لان تكلفة الطاقة تشكل قسماً من تكلفة انتاج السلع والخدمات، وبالتالى فان ارتفاع تكلفة الطاقة يؤدى الى رفع اسعار السلع المنتجة من خلالها، خاصة بالنسبة للسلع التى يعتمد انتاجها بشكل كثيف على الطاقة مثل الألومنيوم. وقد شهدت معدلات التضخم فى البلدان العربية، ارتفاعاً عاما فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع المعدلات السائدة فى عام ٢٠٠٣. وكان الاستثناء من ذلك هو انخفاض معدل التضخم فى جزر القمر والسودان، وثبات المعدل فى سورية وجيبوتى.

لكن حركة معدل التضخم لاعلى فى البلدان العربية، تظل محدودة، حيث مازالت معدلات التضخم فى غالبية البلدان العربية منخفضة بصفة عامة ولا تقارن بالمعدلات المرتفعة التى سادت العديد من البلدان العربية خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات فى القرن العشرين. ويعتبر حساب معدل التضخم من اكثر الحسابات التى تتعرض للتلاعب فى الدول العربية وفى الدول النامية والاقل نمواً وفي النظم غير الديمقراطية والتى تتسم بضعف الشفافية عموماً، وذلك من خلال تحديد السلة السلعية والخدمية التى يتم احتساب التضخم على اساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التى تتسم حركة اسعارها بالبطء، بحيث يأتى معدل التضخم اقل كثيراً من الواقع، لاعطاء انطباع عام بأن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية، فعالة فى السيطرة عليه.

معدل ارتفاع اسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)

فى البلدان العربية من عام ٢٠٠٠ الى توقعات عام ٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مصر	٪٢.٨	٪٢.٤	٪٢.٤	٪٣.٢	٪٥.٢	٪٥.٧
السودان	٪٨	٪٤.٩	٪٨.٣	٪٧.٧٠	٪٦.٥	٪٦
الجزائر	٪٠.٣	٪٤.٢	٪١.٤	٪٢.٦	٪٥.٤	٪٤.٦
المغرب	٪١.٩	٪٠.٦	٪٢.٨	٪١.٢	٪٢	٪٢
ليبيا	-٪٢.٩	-٪٨.٨٠	-٪٩.٨	-٪٢.١	٪٢.١	٪٣
تونس	٪٣	٪١.٩	٪٢.٨	٪٢.٨	٪٣.٤	٪٢.٧
جيبوتى	٪٢.٤	٪١.٨	٪٠.٦	٪٢	٪٢	٪٢
موريتانيا	٪٣.٣٠	٪٤.٧	٪٣.٩	٪٥.٥٠	٪٧	٪٣.٨
البحرين	-٪٣.٦	-٪١.٢	-٪٠.٥	٪٠.٦	٪١	٪١.٢
الاردن	٪٠.٧	٪١.٨	٪١.٨	٪٢.٣	٪٣.٥	٪١.٨
الكويت	٪١.٨	٪١.٧	٪١.٤	٪١.٢	٪١.٧	٪١.٦
لبنان	-٪٠.٤	-٪٠.٤	٪١.٨	٪١.٣	٪٣	٪٢
عمان	-٪١.٢	-٪١.١٠	-٪٠.٦	-٪٠.٤	٪١	٪٠.٧
قطر	٪١.٧	٪١.٤	٪١	٪٢.٣	٪٣.٥	٪٣
السعودية	-٪٠.٦	-٪٠.٨	-٪٠.٦	٪٠.٥	٪٢.٥	٪٠.٨
سورية	-٪٣.٩	٪٣	٪٠.٦	٪٥	٪٥	٪٤.٥
الامارات	٪١.٤	٪٢.٨	٪٣.١	٪٢.٨	٪٣.٤	٪٢.١
اليمن	٪١٠.٩	٪١١.٩	٪١٢.٢	٪١٠.٨	٪١٥.٣	٪١٥.٢
جزر القمر	٪٤.٥	٪٥.٩	٣.٣٠	٪٤.٥	٪٣.٥	٪٣.٥

ورغم ان معدلات التضخم فى البلدان العربية للبيانات الرسمية العربية، تعد منخفضة او معتدلة باستثناء اليمن، الا ان الكثير من هذه البيانات لا يعبر عن حركة الاسعار الفعلية فى الواقع. لكن لو اخذنا بهذه البيانات الرسمية، فانه يمكن القول أن معدلات التضخم فى البلدان العربية تعتر معقولة فى الوقت الراهن. ومن الضرورة الإشارة الى ان ارتفاع معدل زيادة اسعار المستهلكين اى مؤشر معدل التضخم، يؤدى الى اعادة توزيع الدخل لصالح الاثرياء على خساب اصحاب الدخول الثابته من العمال والموظفين واصحاب المعاشات لذا فان وجود التضخم المرتفع فى خد ذاته، يعد مسببا لزيادة الاختلال فة توزيع الدخل فى البلدان العربية التى تعانى من سوء توزيع الدخل بالذات فى البلدان التى لا تعلن اى

بيانات عن توزيع الدخل فيها كماهو الحال فى بلدان الخليج، فضلاً عن سوء التوزيع القائم والمعلن للدخل فى البدان التى تقدم بيانات رسمية عن توزيع الدخل فيها، حتى ولو كانت تلك البيانات الرسمية غير دقيقة.

٣- المنطقة العربية.. اكثر مناطق العالم التى تعانى من البطالة

تعد المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم المابة بالبطالة بكا انواعها، من البطالة السافرة والاحتكاكية والفنية والمقنعة الى البطالة الاختيارية. وتشير بيانات الجامعة العربية الى ان عدد العاطلين فى البلدان العربية قد بلغ نحو ١٥ مليون عاطل، بما رفع معدل البطالة فى اجمالى الدول العربية الى ١٥٪ من قوة العمل المحتملة فى تلك البلدان. وهذا المعدل المرتفع للبطالة فى البلدان العربية، يشكل إهدار لطاقة عنصر العمل، من جهة ويشكل من جهة اخرى، تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعى، ويوفر ارضاً خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائى، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لاخد عناصر الانتاج، ولكنها تعطيل لاهم عناصر الانتاج واكثرها فعالية، فضلاً عن ان طبيعة الانسانية تجعل لتعطله ابعاداً سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادى فقط، الذى تعد معالجته اسهل كثيراً من معالجة الابعاد السياسية والاجتماعية للتعطيل. ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لاعانة العاطلين من قبل الالدولة، فان التعطل يعنى انحدار المتعطلين الى هوة الفقر المدقع، ويعنى ايضاً زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون امام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم بما يعنيه ذلك من تزايد الاضرابات الاسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت فى احداث الكثير من الشروخ فى البنية المتماسكة تقليديا للأسرة العربية.

وبعد ارتفاع معدل البطالة فى البلدان العربية، تجسيداً لضعف معدل الاستثمار فى هذه البلدان، بالنظر الى ان الاستثمارات الجديدة والتوسعات فى الاستثمارات الثائمة هى العامل الرئيسى فى تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة فى اى اقتصاد. كما يعتبر ارتفاع معدل البطالة فى الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، او لدى القطاع الخاص والقطاع العائلى من خلال اتباع سياسات

اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادى. ويلجأ بعض الحكومات العربية وعلى رأسها مصر، الى القاء المسئولية عن ضعف أدائها الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة فيها، على معدلات الزيادة السكانية فيها وما تنطوى عليه من زيادة قوة العمل، رغم ان الزيادة فى عدد السكان وقوة العمل فى تلك البلدان معتدلة وتقل عن المعدلات المناظرة فى البلدان التى تدخل ضمن نفس الفئة الداخلية التى تقع فيها هذه البلدان. وبدلاً من ان تنظر هذه البلدان العربية الى عنصر العمل كعنصر انتاجى مهم يمكن توظيفه بشكل فعال فى انتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلى من خلال استثمارات جديدة تستوعبه، فانها تبرر فشلها فى تحقيق ذلك بشماعه ارتفاع معدلات النمو السكانية تلك المعدلات التى تتراجع تلقائياً بالتوازى مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، وليس بسبب الصراخ والشكوى من ارتفاعها.

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى المأخوذة من البيانات الحكومية العربية، فان معدل البطالة فى الجزائر قد بلغ نحو ٣٨٪ من قوة العمل الجزائرية عام ٢٠٠٢. وبلغ معدل البطالة فى المغرب نحو ١٩.٥٪ فى عام ٢٠٠١. كما بلغ معدل البطالة فى مصر، فى نهاية عام ٢٠٠٣، نحو ١٠.٤٪ وفقاً للبيانات الحكومية المصرية. وهو معدل يبدو اقل نصف المعدل الحقيقي وفقاً للكثير من الدراسات المستقلة. ويشير تقرير "مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠٠٣"، الصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الى أن معدل البطالة قد بلغ نحو ١٤.٧٪، ١٣.٩٪، ٥.٥٪، ٣.٦٪ فى تونس والاردن والبحرين والكويت بالترتيب فى عام ٢٠٠٣، بناء على البيانات حكومية فى البلدان المذكورة. كما بلغ معدل البطالة فى متوسط الفترة من عام ١٩٩٥ الى عدم ٢٠٠١ نحو ١٧.٢٪، ١٧٪، ١١.٧٪، ١١.٥٪، ٦.٥٪ فى عمان والسودان وليبيا واليمن وسورية بالترتيب.

وقد سجلت اعلى مستويات البطالة عربياً وعالمياً، فى البلدين العربيين الخاضعين للاحتلال الأجنبى وهما فلسطين والعراق، فى ظل الهجمات الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى اواخر سبتمبر عام ٢٠٠٠، وفي ظل التدمير الامريكي الهمجى والاجرامى للبنية الاقتصادية للعراق وللدولة العراقية واجهزتها، خلال عملية الغزو والاحتلال

الاستعمارى الامريكي – البريطانى لهذا البلد العربى الكبير. وقد بلغ معدل البطالة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو ٨١٪ من قوة العمل فيها عام ٢٠٠٢، حسب بيانات الجامعة العربية. بينما تشير التقديرات الى ان معدل البطالة فى العراق يدور حول مايقرب من ثلثى قوة العمل العراقية.

ويمكن القول إجمالاً، أن ارتفاع معدلات البطالة فى البلدان العربية، يشكل اهدار لعنصر العمل العربى الذى يشكل العنصر الاكثر فعالية من بين كل عناصر الانتاج. فضلاً عن ان هذه المعدلات المرتفعة تمثل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعى فى تلك البلدان، وتشكل تعبيراً عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية فى البلدان العربية التى تعانى اكثر من غيرها من ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة.

الفصل الثالث

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى

- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم.
- العلاقات التجارية بين العرب والعالم.
- المراجع.

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمي

يعد اندماج اى فى الاقتصاد العالمى فى كافة المجالات، عاملاً حاسماً فى تحديد مدى قدرة هذا الاقتصاد على المنافسة وعلى التخصيص الكفء للموارد فى المجالات التى يتمتع فيها بميزات نسبية. كما ان هذا الاندماج وما ينطوى عليه من تعريض الاقتصاد لرياح المنافسة، يولد استجابات قوية وايجابية لدى الاقتصاديات والمجتمعات الحية تمكنها من تطوير نفسها والتقدم بثبات. ورغم اهمية وجود الدعم لبعض المحاصيل الاستراتيجية كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقطن، وكما تفعل اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز، وكما تفعل الكثير من الدول الأوربية وعلى راسها فرنسا بالنسبة للقمح، ورغم اهمية وجود الدعم لبعض الصناعات الناشئة والاستراتيجية، إلا ان الدعم الزراعى الذى يمكن ان يستمر طويلاً لاعتبارات تتعلق بكثافة العمالة فى هذا القطاع وبالاهمية الحيوية لمخاصيل الحبوب، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعات، لانه خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية العالية، تتدهور القدرة التنافسية للصناعة المحمية التى تفقد التحديات والحوافز التى تدفعها للتطور، لذا فان حماية اى صناعة يجب ان تكون معتدلة ومؤقته حتى تجبر هذه الصناعة على التطور والعمل على اساس تنافسى.

وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن من خلالها بناء تصور واضح عن مستوى وطبيعة اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمي فى الوقت الراهن، وهو ما سنحاول تناوله فيما يلى:

١- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم:

بالرغم من ان الدول العربية معنية بجذب الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة، والمباشرة منها بشكل خاص، لما لها من أهمية فى رفع الاستثمار الذى يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادى، ولما لها من أهمية فى المساهمة فى تحديث الاقتصاد بسبب ترافق تلك الاستثمارات فى العادة مع استقدام تكنولوجيا متقدمة واساليب إدارة حديثة من قبل الشكرات الكبرى دولية النشاط التى تضخ تلك الاستثمارات، الا أن حصة الوطن العربى من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعد محدودة وشديدة التذبذب من عام لاخر.

ووفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصارا باسم "اليونكتاد" فان قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تلقتها الدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٣، بلغت ٨٦١٦ مليون دولار

بما شكل نحو ١.٥٤ من اجمالى قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم فى العام المذكور، مقارنة بنحو ٥٣٧٩ مليون دولار، بما شكل نحو ٠.٧٩٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تدفقت بين بلدان العالم فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بحصة بلغت ١.١٧٪ من تلك الاستثمارات فى الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦، والحصة فى كل الأحوال تقل كثيراً عن حصة البلدان العربية مجتمعة من عدد سكان العالم والتى بلغت نحو ٤.٧٪ عام ٢٠٠٣، وتقل ايضاً عن حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي التى بلغت نحو ٢.١٨٪ فى العام نفسة.

ان حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تتدفق الى البلدان العربية تتسم بأنها شديدة التبذب من عام لاخر فى قيمتها المطلقة وفى حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول العربية منذ العقد الاخير من القرن الماضى، عبارة عن عمليات شراء أجنبية للاصول العامة المملوكة للدولة فى هذه الدولة العربية أو تلك والمطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلى أو الاجنبى. كما أن مناخ الاستثمار فى البلدان العربية حساس للغاية لاى اضطراب أمنى أو سياسى.

وهناك العديد من الاسباب التى تقف وراء محدودية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبدان العربية، مثل أُنغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة فى بعض البلدان العربية بصورة لا تشجع على قدوم الاجانب مع استثماراتهم المباشرة، كما أن بعض الاسواق العربي منغلقة نسبيا أمام الاستثمارات الاجنبية وبالذات فى بعض البلدان النفطية الكبيرة.

كما أن هناك بغض المشاكل فى مناخ الاستثمار فى الكثير من البلدان العربية مثل عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية، ووجود تعقيدات بيروقراطية معطلة للاعمال تتيح المجال لانتشار الفساد وأساءة استغلال النفوذ، خاصة عندما يكون الموظفين فى الجهاز الحكومى لديهم سلطات واسعة فى منح التراخيص أو عرقلتها دون رقابة فعالة عليهم. كما شكل ضعف أداء الاقتصادات العربية وجمودها وعدم تنوع هياكلها عاملا معرقلا لتدفق الاستثمارات الاجنبية عليها، حيث أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تفضل التدفق الى البلدان التى تمر بمرحلة ازدهار اقتصادى حتى تشاركها فى ثمار هذا الازدهار، لان ذلك ببساطة أفضل لها من أن تذهب لتخوض معركة اخراج اقتصاد

ما من حالة من الجمود أو الركود التى يعانيها. كما أن غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية كما هو الحال فى العديد من الدول العربية، يعد عاملا منفرا للاستثمارات الاجنبية. كذلك فان حجم السوق ومدى توافر العمالة بمختلف مستوياتها المهارية فى كل دول عربية، ومستوى انفتاح اقتصادها اقليمياً ودولياً، هى أمور مهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية، بحيث ان التقدم نحو تكوين تكتل اقتصادى عربى حقيقي يجعل الاقتصادات العربية تشكل فضاء رحباً لا تفصله عوائق، يمكن ان يكون عاملاً مهماً فى تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البلدان العربية، الى جانب ما سيحققه ذلك من تشجيع لحركة الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية وبعضها البعض خاصة وان هناك بلدان عربية لديها امكانيات واسعة لاستيعاب استثمارات اجنبية وعربية كبيرة مثل مصر والمغرب وتونس وسورية والسودان، بينما توجد دول عربية تخرج منها رؤوس الاموال بأحجام ضخمة وبالذات دول الخليج.

وفضلاً عن كل ما سبق فان هناك بعض الاعتبارات السياسية التى تحد من تدفق الاستثمارات الاجنبية فى الصناعات عالية التقنية الى البلدان العربية. واذا كانت البلدان العربية لا تملك تغيير الاعتبارات السياسية التى تحكم حركة بعض الشركات دولية الشناط التى تضخ جانباً من الاستثمارات الى مختلف دول العالم، فانها تستطيع ان تعمل بجدية من اجل معالجة المشاكل المعوقة لتدفق الاستثمارات الاجنبية، والتى يمكن معالجتها داخلياً فى البلدان العربية، وتستطيع استخدام التنافس بين مختلف دول وشركات العالم على التواجد فى الاسواق العربية الكبيرة من اجل ضمان تدفق حصة ملائمة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان العربية بما يترافق معها من تقنيات حديثة واساليب إدارة متطورة.

٢- العلاقات التجارية بين العرب والعالم

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات العلاقات التجارية الكثيفة مع العالم، ليس بسبب الانخراط بفاعلية فى الاقتصاد العالمى، ولكن لان النفط الذى تنتجه الدول العربية يتم تصدير الجانب الأعظم منه للخارج، ولذا سنجد ان قيمة الصادرات العربية تتذبذب حسب اتجاه اسعار النفط الذى تشكل قيمة

الصادرات العربية منه ما يتراوح بين ٦٠٪، ٧٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات العربية، وذلك حسب سعر البرميل الذى يحدد قيمة ايرادات الصادرات النفطية العربية المتغيرة من عام لاخر. وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية نحو ١٨٥.٤، ١٣٦.٧، ١٧١ مليار دولار فى الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ بالترتيب، بالتوازى مع تحرك اسعار النفط من ١٨.٧ دولار للبرميل عام ١٩٩٧، الى ١٢.٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨، الى ١٧.٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩.

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول العربية وحصتها من الاجمالى العالمي "القيمة بالمليون دولار"

الدولة	المتوسط السنوى خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مصر	٧١٤	٨٨٧	١٠٧٦	١٠٦٥	١٢٣٥	٥١٠	٦٤٧	٢٣٧
الجزائر	٦٣	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥	٦٣٤
ليبيا	-١٢	-٨٢	-١٥٠	-١١٨	-١٤٢	-١٠١	-٩٦	٧٠٠
المغرب	٤٠٦	١١٨٨	٤١٧	١٣٧٦	٤٢٣	٢٨٠٨	٤٢٨	٢٢٧٩
السودان	١٨	٩٨	٣٧١	٣٧١	٣٩٢	٥٧٤	٧١٣	١٣٤٩
تونس	٤٢٥	٣٦٥	٦٦٨	٣٦٨	٧٧٩	٤٦٨	٨٢١	٥٨٤
جيبوتى	٢	٢	٣	٤	٣	٣	٤	١١
موريتانيا	٧	١	-	١	٤٠	٩٢	١١٨	٣١٤
البحرين	٦٥٠	٣٢٩	١٨٠	٤٥٤	٣٦٤	٨١	٢١٧	٥١٧
العراق	٢	١	٧	-٧	-٣	-٦	-٢	٠٠
الاردن	٤	٣٦١	٣١٠	١٥٨	٧٨٧	١٠٠	٥٦	٣٧٩
الكويت	٥٥	٢٠	٥٩	٧٢	١٦	-١٤٧	٧	٦٧
لبنان	٢٨	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٩٨	٢٤٩	٢٥٧	٣٥٨
عمان	٩١	٦٥	١٠١	٣٩	١٦	٨٣	٢٣	١٣٨
فلسطين	٨	٧	٥٨	١٩	٦٢	١١	٤١	٠٠
قطر	١٢٠	٤١٨	٣٤٧	١١٣	٢٥٢	٢٩٦	٦٣١	٤٠٠
السعودية	-٢٠١	٣٠٤٤	٤٢٨٩	-٧٨٠	-١٨٨٤	٢٠	-٦١٥	٢٠٨
سورية	١٠٥	٨٠	٨٢	٢٦٣	٢٧٠	١١٠	١١٥	١٥٠
الإمارات	٢٢٠	٢٣٢	٢٥٨	-٩٨٥	-٥١٥	١١٨٤	٨٣٤	٤٨٠
اليمن	٢٧٤	-١٣٩	-٢٢٦	-٣٢٨	٦	١٣٦	٦٤	-٨٩

مجموع الوطن العربى	٢٩٧٩	٧٢٦٧	٨٧٣٩	٢٤٩٥	٢٦٣٠	٧٧١١	٥٣٧٩	٨٦١٦
العالم	٢٥٤٣٢٦	٤٨١٩١ ١	٦٩٠٩٠ ٥	١٠٨٦٧ ٥٠	١٣٨٧٩ ٥٣	٨١٧٥٧ ٤	٦٧٨٧٥ ١	٥٥٩٥٧ ٦
حصة العرب	٪١.١٧	٪١.٥١	٪١.٢٦	٪٠.٢٣	٪٠.١٩	٪٠.٩٤	٪٠.٧٩	٪١.٥٤

بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية نحو ٢٤٤.٧، ٢٢٩.٤، ٢٢٩.٤، ٢٨٣.٤ مليار دولار فى الاعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ بالترتيب، تبعاً لتغير سعر برميل النفط من ٢٧.٦ دولا للبرميل عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٣.١ دولار للبرميل عام ٢٠٠١، الى نحو ٢٤.٣ دولار للبرميل عام ٢٠٠٢ الذى انخفض حجم الانتاج العربى من النفط والصادرات العربية فى عام ٢٠٠٤ كل مستوياتها القياسية السابقة بعد ان ارتفع سعر النفط الى اكثر من ٣٦ دولار للبرميل من سلة خامات اوبك، وارتفع حجم الانتاج العربى من النفط خلال العام المذكور فى ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط على ضوء النمو الاقتصادى العالمى السريع الذى يعد الأعلى منذ ربع القرن على الاقل كما اشرنا فى موضع سابق.

والحقيقة ان هيمنة النفط على الصادرات العربية التى تتحرك قيمتها على ضوء حركة اسعاره يؤكد ماهو معروف من ان الاقتصادات العربية لم تزل اقتصاديات اولية تعتمد بالاساس على انتاج وتصدير مادة خام اولية ناضبة، وهى بهذا المعنى مازالت بالاساس اقتصاديات ريعية، تعيش من عائد وريع ما منحتها الطبيعة اياه من ثروات طبيعية من النفط والغاز، رغم ان اى تقدم حقيقي لاى اقتصاد ولاى بلد يتحقق من خلال عائد العمل والعلم وليس من ريع الثروة الناضبة. والأسوأ هو أن الدول العربية التى حصلت من خلال النفط على عائدات هائلة بالعملات الحرة لم توظف هذه العائدات فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة فى المنطقة وانما وظيفتها فى بناء بنية اساسية متطورة وتحقيق مستوى معيشى بالغ الارتفاع بالاعتماد على استيراد كل شئ تقريباً، مع اخراج الفوائض المالية الى الخارج، وبالتحديد الى المهجر الامريكي والاوروبى والاسيوى بدلا من استثمارها فى بلدانها او فى اى بلد فى المنطقة العربية كما اشرنا سابقاً. وان كان من الضرورى الاشارة الى ان هناك بلدان عربية يتسم هيكل صادراتها بدرجة من التنوع النسبى بين السلع الصناعية والزراعية مثل المغرب وتونس ومصر وسورية، لكن هذا التنوع يبقى فى اطار صادرات محدودة نسبياً، كما انه يدور فى ااار الفواكه والخضروات والاسماك كسلع زراعية حاكمة والمنشوجات والملابس الجاهزة كسلعة صناعية رئيسية.

واذا كانت ايرادات تصدير النفط قد حققت طفرة جديدة فى الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام

٢٠٠٤، حيث ارتفعت من نحو ٨٢.١ مليار دولار عام ١٩٩٨، الى نحو ١١٨.١، ١٨٨.٢، ١٦١.٣، ١٤٣.٨، ١٨٥.٣، ٢٥٠ مليار دولار فى الاعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ بالترتيب، فان استمرار نزوح جانب مهم منها للخارج يشكل نزيفاً للاقتصادات العربية وتضيعاً لفرصة تاريخية لتوظيف هذه الايرادات من اجل تطوير الاقتصادات العربية وان كان هذا الامر يحتاج الى تطوير مناخ استثمارى يتيح للأموال الخاصة والعامة التحرك بحرية وبشكل مضمون حكومياً فى الفضاء الاقتصادى العربى الرحب، مع معالجة المشاكل التى تنطوى عليها مناخ الاستثمار فى البلدان العربية والتى عرضنا لها فى موضع سابق.

اما بالنسبة للواردات السعلية العربية فان قيمتها تتحرك تبعاً لما هو متاح من نقد اجنبى لدى البلدان العربية من إيرادات صادراتها الاجمالية وفى القلب منها صادراتها النفطية، لا فان قيمة الواردات السلعية العربية قد شهدت صعوداً سريعاً فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣ فى ظل تزايد ايرادات تصدير النفط بشكل جوهرى بالمقارنة مع الايرادات السنوية المتحققة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٩، وتتكون الواردات العربية من سلة متنوعة من السلع الصناعية والزراعية، وهى نموذج تقليدي لواردات البلدان النامية والاقل نمواً.

اما بالنسبة للميزان التجارى العربى، فانه يسفر عن فائض كبير فائض ناتج بالاساس عن تجارة الوقود حيث تبلغ قيمة الصادرات العربية من النفط والغاز عشرات اضعاف الواردات العربية من كل مصادر الوقود. وهناك فائض عربى ايضاً فى تجارة الملابس الجاهزة والجلود بسبب الصادرات التونسية والمغربية والسورية والمصرية من الملابس الجاهزة والجلود. لكن الدول العربية تعانى من عجز فى تجارة الغالبية الساحقة من السلع الصناعية النهائية والوسيطة والاستثمارية، كما تعانى من عجز كبير فى تجارة السلع الغذائية، وقد بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية نحو ٢.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، فى حين بلغت قيمة الواردات العربية من تلك السلع نحو ١٧.٢ مليار دولار فى العام نفسه، مما يعنى ان الفجوة الغذائية العربية قد بلغت نحو ١٤.٦ مليار دولار فى العام الذمكور. وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات والعراق والكويت وعمان مسئولة عن الجانب الاكبر من الفجوة الغذائية العربية التى ترسخ حالة من التبعية الغذائية العربية للدول المصدرة الرئيسية لهذه السلع الغذائية وبالذات

الحبوب التى تعد الدول العربية فى مجموعها هى اكبر مستورد لها فى العالم.

ان نسبة التجارة السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى فى كل الدول العربية باستثناء مصر مرتفعة وتزيد كثيراً عن المتوسط العالمى لهذه النسبة وهو ما يعكس ضخامة الصادرات الغربية من النفط الذى تصدر الدول العربية قرابة ٨٥٪ من انتاجها منه. واذا نحينا النفط جانباً، فان نسبة التجارة السعلية الى الناتج المحلى الاجمالى سوف تتراجع كثيراً بالذات فى الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط والغاز بصورة اساسية.

أما اذا نظرنا الى نسبة التجارة السعلية الى الناتج السلعى فى البلدان العربية، فسنجد انها تدور حول المتوسط العالمي لهذه النسبة فى غالبية الدول العربية، وتزيد عنها كثيراً فى بعض الحالات مثل الاردن وتونس، وتظهر مصر ايضاً كأقل دولة عربية فى هذه النسبة. واذا نحينا النفط والغاز جانباً فان التجارة العربية فى السلع غير النفطية، كنسبة من الانتاج العربى من السلع غير النفطية سوف تكون منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمي لهذه النسبة. ولهذا الامر يعنى ان الاندماج التجارى العربى فى الاقتصاد العالمي هو اندماج الضرورة الطبيعية المرتبط بانتاج سلعة اولية بكميات تزيد كثيراً عن امكانيات الاستهلاك المحلى مما يفرض تصديرها، وهو اندماج مهما كانت النسب التى تدل عليه، لا يعبر عن تمتع الاقتصادات العربية بدرجة من التنوع او بقدرة تنافسية حقيقية.

ونحن لا نرصد هذه النتيجة من باب التيئيس وجلد الذات، بل لإيضاح الواقع المر الذى تملك البلدان العربية كل الإمكانيات لتغييره لو كان لديها إدارات اقتصادية حكومية اكفأ ولديها القدرة على حشدوتعبئة امكانيات الامة من اجل تحقيق التقدم. ولو اتسم المجتمع العربى بدرجة أعلى من الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية مسلحاً بإدارة التقدم لاحتلال مكان لائق فى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية.